

معالي د. علا عوض، رئيسة الإحصاء الفلسطيني تستعرض

- أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2021
- التنبؤات الاقتصادية للعام 2022

استعرضت معالي د. علا عوض، رئيسة الإحصاء الفلسطيني، اليوم الأربعاء 2021/12/29، أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2021، بالإضافة إلى التنبؤات الاقتصادية لعام 2022، وذلك على النحو الآتي:

أداء الاقتصاد¹ الفلسطيني خلال عام 2021

بدء التعافي التدريجي للاقتصاد الفلسطيني في ظل إنكسار المنحنى الوبائي لجائحة كورونا، مع بقائه أقل من مستواه ما قبل الجائحة (بالرغم من التوقف شبه التام للدعم الخارجي)

بدأ الاقتصاد الفلسطيني بالتعافي التدريجي في ظل إنكسار المنحنى الوبائي لجائحة كورونا وبالرغم من التوقف شبه التام للدعم الخارجي، حيث سجل الاقتصاد الفلسطيني ارتفاعاً نسبته 6.7% خلال عام 2021 مع بقائه أقل من مستواه ما قبل الجائحة، وخلال العام 2021 شهدت معظم الأنشطة الاقتصادية ارتفاعاً في القيمة المضافة، مما أدى لارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.1%، ليزداد بذلك مستوى الطلب العام لمؤشري الإستهلاك والإستثمار الكلي.

شهد العام 2021 ارتفاعاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.7% مقارنة مع عام 2020، فخلال الربع الأول من عام 2021 تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6% مقارنة بنفس الفترة من عام 2020، ونتيجةً لتخفيف حدة الإجراءات الناتجة عن الجائحة سجل الربع الثاني من العام 2021 ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 19%، ليستمر الارتفاع خلال الربع الثالث 2021 بنسبة 7% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2020، بالرغم من التراجع الحاد في المساعدات الخارجية المقدمة لدولة فلسطين والمخصصة لدعم الموازنة، وكذلك بالرغم من العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة والذي استمر أكثر من 10 أيام متتالية، وإستمرار تعنت الاحتلال الإسرائيلي باقتطاع جزء من عائدات المقاصة بحجج واهية كديون شركة الكهرباء الإسرائيلية. وعلى مستوى الإنفاق ارتفع الإستهلاك الكلي في فلسطين خلال نفس العام بنسبة 6% كما ارتفع الإستثمار الكلي بنسبة 11%.

¹ البيانات بالاسعار الثابتة، سنة الاساس 2015، كما أن البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الإحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967، وبيانات عام 2021 تعتمد على تقديرات أولية، وهي عرضة للتقحيح والتعديل.

ارتفاع القيمة المضافة لمعظم الأنشطة الاقتصادية نتيجة التخفيف من حدة الإجراءات الناتجة عن الجائحة شهدت معظم الأنشطة الاقتصادية ارتفاعاً في قيمتها المضافة خلال العام 2021 مقارنة مع العام 2020. حيث سجل نشاط الانشاءات أعلى قيمة نمو وبنسبة 8%، كما نما نشاط الصناعة بنسبة 7%، ثم نشاط الخدمات بنسبة 4%، بينما شهد نشاط الزراعة تراجعاً بنسبة 3%.

ارتفاع عجز الميزان التجاري وزيادة في حجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي وارتفاع الواردات والصادرات من وإلى فلسطين، على صعيد حركة التجارة الخارجية في فلسطين والتي تتمثل في إجمالي الصادرات والواردات، فقد أشارت التقديرات الأولية إلى ارتفاع قيمة الصادرات بنسبة 14% مقارنة مع عام 2020، كما وارتفعت قيمة الواردات بنسبة 9% خلال نفس الفترة، وبالرغم من ارتفاع الصادرات بنسبة أعلى من ارتفاع الواردات، ونتيجةً لأن قيمة الواردات تعادل ثلاث أضعاف قيمة الصادرات، هذا أدى إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري بنسبة 7% مقارنة مع العام السابق.

فجوة مناطقية في معدلات البطالة

ارتفع إجمالي عدد العاملين في فلسطين من 886 الف عامل عام 2020 إلى 925 الف عامل عام 2021، حيث بلغ معدل البطالة 27.8%، وتشير البيانات خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021 الى وجود فجوة في معدلات البطالة مناطقياً، حيث بلغت في الضفة الغربية حوالي 17% وفي قطاع غزة حوالي 51%، وتركزت معدلات البطالة بين الخريجين لتتجاوز 35%، حيث يحتاج سوق العمل الفلسطيني الى توجيه التعليم نحو التعليم التقني والمهني لتلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني وعدم تركيزها في القطاعات غير المولدة للعمالة، حيث يوجد نقص في الأيدي العاملة للتخصصات النادرة في السوق الفلسطيني، كفني صيانة اجهزة طبية، وفني صيانة صراف آلي، وفني صيانة كمبيوترات سيارات، وجراح اختصاصي دماغ واعصاب، وجراح اختصاصي أوعية دموية، مقابل فائض كبير في التخصصات الاكاديمية، كما ان التباين العالي في اجور العمال بين دولة فلسطين والاحتلال الإسرائيلي، أدى إلى وجود نقص في وفرة الأيدي العاملة في السوق المحلي الفلسطيني.

ارتفاع رصيد الدين العام على فلسطين بنسبة 4%

بلغ رصيد الدين العام 3.8 مليار دولار أمريكي في نهاية الربع الثالث 2021 بارتفاع حوالي 4% مقارنة مع الربع الأخير من عام 2020 الذي وصل 3.6 مليار دولار أمريكي.

ارتفاع اسعار² المستهلك خلال عام 2021

كتقديرات اولية، ونتيجة لارتفاع اسعار المواد الأولية والشحن سجل متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في فلسطين خلال العام 2021 ارتفاعاً نسبته 1.2% مقارنة مع العام 2020.

² البيانات تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

التنبؤات الاقتصادية³ لعام 2022

تم إعداد التنبؤات الواردة أعلاه بالاعتماد على مجموعة من السيناريوهات، وذلك بالتشاور مع أعضاء اللجنة الاستشارية للاحصاءات الاقتصادية من الأكاديميين والاقتصاديين المحليين، بالإضافة إلى وزارة المالية وسلطة النقد الفلسطينية، وتم بناء كل سيناريو بالاعتماد على تحديد بعض مظاهر وملامح الوضع السياسي والاقتصادي والصحي للعام 2022، ومنها استمرار التأثير بجائحة كورونا، والحصار المفروض على قطاع غزة، المساعدات الخارجية، إجراءات الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين وعدد العاملين الفلسطينيين داخل إسرائيل، إضافة إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

1. سيناريو الأساس⁴:

يستند هذا السيناريو إلى استقرار الوضع الصحي المتعلق بجائحة كورونا وتداعياتها على النواحي الاقتصادية والاجتماعية كما هو في العام السابق، واستمرار الحكومة بالعمل على توفير وتقديم اللقاح ليشمل بقية الفئات العمرية لمنع تفشي الوباء، مع المراعاة الكاملة بالإجراءات الوقائية، كما يفترض السيناريو استمرار الوضع السياسي والاقتصادي القائم بين دولة فلسطين والاحتلال الإسرائيلي كما كان عليه خلال العام الماضي، بما يشمل استمرار الاقتطاع الجائر من قبل الاحتلال الإسرائيلي لأموال المقاصة. من جهة أخرى، تستمر الحكومة في دعم القطاعات الإنتاجية والتركيز في التحول والاعتماد على استخدام الطاقة النظيفة وخاصة في المؤسسات الحكومية، وتقديم الدعم اللازم في مجال الإبداع التكنولوجي، والاستمرار في محاربة النهب الضريبي وزيادة كفاءة الجباية الضريبية، والمضي قدماً في سياسة الحكومة نحو الإنفكاك الإقتصادي التدريجي عن اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، والذي يرافقه ارتفاع في التسهيلات الإئتمانية اللازمة لتنفيذ تلك السياسات على أرض الواقع، والاستمرار في تقديم التحويلات الحكومية كإعانات بشكل متوازن وشامل لمعالجة الإرتدادات الإقتصادية والاجتماعية لوباء كورونا، والعودة التدريجية للتحويلات الجارية المقدمة للقطاع الخاص من الخارج، ويفترض السيناريو استقرار المنح والمساعدات الدولية المقدمة لدعم موازنة الحكومة والمشاريع التطويرية عند المستوى الذي كانت عليه عام 2021، واستمرار دخول العاملين الفلسطينيين من قطاع غزة للعمل في فلسطين المحتلة، وإستمرار عملية إعادة الإعمار في قطاع غزة.

توقعات سيناريو الأساس:

القطاع الحقيقي:

الناتج المحلي الإجمالي: من المتوقع ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.5% خلال عام 2022، واستقرار قيمة نصيب الفرد منه، وارتفاع قيمة إجمالي الاستهلاك (الخاص والعام) بنسبة 2.0%، وارتفاع قيمة إجمالي الاستثمار بنسبة 7.9% مقارنة مع العام 2021.

على مستوى الأنشطة الاقتصادية، من المتوقع ارتفاع القيمة المضافة لأنشطة الزراعة بنسبة 3.8%، وأنشطة الإنشاءات بنسبة 1.7%، وأنشطة الصناعة بنسبة 1.4% وأنشطة الخدمات بما نسبته 0.6% وذلك خلال العام 2022 مقارنة مع العام 2021.

العمل والعمال: من المتوقع أن يصل معدل البطالة إلى 27.4% خلال العام 2022 مقارنة مع 27.8% في العام 2021.

³ البيانات بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 2015، كما أن البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

⁴ الافتراضات الخاصة بوزارة المالية هي افتراضات أولية.

القطاع الخارجي:

من المتوقع إنخفاض قيمة العجز في صافي الحساب الجاري⁵ لفلسطين بنسبة 8.4%، نتيجة لارتفاع قيمة صافي الدخل بنسبة 7.4% وارتفاع قيمة صافي التحويلات الجارية بنسبة 21.5%، بالرغم من ارتفاع قيمة عجز الميزان التجاري بنسبة 4.6%، كما وسترتفع قيمة الدخل القومي الاجمالي والدخل القومي المتاح الاجمالي بنسبة 3.2%، 4.2% على التوالي، وذلك خلال عام 2022 مقارنة مع العام 2021.

2. السيناريو المتفائل:

يستند هذا السيناريو إلى افتراض أن الوضع السياسي سيكون أفضل عما كان عليه خلال العام 2021 من خلال التحسن المتوقع على المستوى المحلي في تهيئة الظروف المناسبة لإنجاز المصالحة وإنجاز الانتخابات التشريعية والرئاسية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ودولياً من تنفيذ الوعود المعلنة من الإدارة الأمريكية والمستندة للاتفاقيات والمرجعيات الدولية، والتي بدورها ستؤثر إيجابياً على الوضع السياسي والاقتصادي، حيث من المتوقع استمرار المساعدات الأمريكية ووصولها إلى المستوى الذي كانت عليه قبل عام 2019، وارتفاع قيمة المساعدات المقدمة من الدول المانحة لتمويل موازنة الحكومة المركزية الفلسطينية، وزيادة دعم المشاريع التطويرية لتمويل مشاريع الشباب والتي بدورها ستؤدي الى محاربة البطالة والفقر، ويستند هذا السيناريو الى اتخاذ اجراءات عملية وفعالية في محاربة التهرب الضريبي وزيادة كفاءة الجباية الضريبية، والتحسين في تحصيل ضريبة الدخل والقيمة المضافة (المحلية والمقاصة) المترافقة مع تحسن الوضع الاقتصادي بما يشمل تحويل إيرادات المقاصة التي يجيها الإحتلال الإسرائيلي نيابةً عن الحكومة الفلسطينية بشكل منتظم، ومع افتراض تخفيف العراقيل التي يضعها الإحتلال الإسرائيلي على حركة الأشخاص والبضائع من/ وإلى فلسطين وزيادة عدد التصاريح الصادرة للعمال الفلسطينيين في فلسطين المحتلة، كذلك إرتفاع التحويلات الجارية المقدمة للقطاع الخاص من الخارج بنسبة أعلى من معدلاتها السنوية المترافقة مع تحسن الوضع الاقتصادي على المستوى العالمي، ويفترض السيناريو الخروج التدريجي من اثار جائحة كورونا على كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية، كما يفترض التسريع من وتيرة عملية إعادة الإعمار في قطاع غزة.

توقعات السيناريو المتفائل:

القطاع الحقيقي:

الناتج المحلي الاجمالي: من المتوقع ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10.4% خلال عام 2022، وزيادة قيمة نصيب الفرد منه بنسبة 7.8%، وارتفاع قيمة إجمالي الاستهلاك (الخاص والعام) بنسبة 6.6%، وارتفاع قيمة إجمالي الاستثمار بنسبة 10.3% مقارنة مع العام 2021.

على مستوى الأنشطة الاقتصادية، من المتوقع ارتفاع القيمة المضافة لأنشطة الإنشاءات بنسبة 28.5%، وأنشطة الزراعة بنسبة 25.7%، وأنشطة الصناعة بنسبة 15.2%، وأنشطة الخدمات بما نسبته 7.8% وذلك خلال العام 2022 مقارنة مع العام 2021.

العمل والعمال: من المتوقع أن يرتفع إجمالي عدد العاملين الفلسطينيين في السوق المحلي وفي اسرائيل والمستوطنات بنسبة 5.7%، وأن يصل معدل البطالة إلى 27.0% عام 2022 مقارنة مع 27.8% عام 2021.

⁵ يتكون صافي الحساب الجاري من الميزان التجاري وصافي التحويلات الجارية وصافي الدخل.

القطاع الخارجي:

من المتوقع إنخفاض قيمة العجز في صافي الحساب الجاري لفلسطين، نتيجة لارتفاع قيمة صافي الدخل بنسبة 19.6% وارتفاع قيمة صافي التحويلات الجارية بنسبة 82.2%، وانخفاض قيمة عجز الميزان التجاري بنسبة 1.6%، كما وسترتفع قيمة الدخل القومي الإجمالي والدخل القومي المتاح الإجمالي بنسبة 11.6%، 15.4% على التوالي، وذلك خلال العام 2022 مقارنة مع العام 2021.

3. السيناريو المتشائم

يستند هذا السيناريو إلى تزايد عدد الاصابات بوباء كورونا جراء الدخول بموجة جديدة، وبالتالي مزيداً من الاجراءات الحكومية للحد من تفشي هذا الوباء والذي بدوره سيؤثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، كما يفترض السيناريو تجميد جزئي او كلي من قبل الاحتلال الاسرائيلي لاموال المقاصة والذي سيؤثر سلباً على قدرة الحكومة على الايفاء بالتزاماتها، ويفترض السيناريو انخفاض المساعدات المقدمة من الدول المانحة لتمويل موازنة الحكومة المركزية الفلسطينية والمقدمة الى المشاريع التنموية مقارنة مع العام 2021، مع وجود ظاهرة التهرب الضريبي، وتراجع تحصيل ضريبة القيمة المضافة المحلية والدخل بسبب الركود الاقتصادي، إضافة إلى عدم تنفيذ مشاريع تطويرية جديدة. كما يفترض السيناريو استمرارية وجود العراقيل التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي على حركة الأشخاص والبضائع من/ وإلى فلسطين، وانخفاض عدد التصاريح الصادرة للعمل، والتأخر في عملية إعادة الإعمار في قطاع غزة.

توقعات السيناريو المتشائم:

القطاع الحقيقي:

الناتج المحلي الإجمالي: من المتوقع انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2022 بنسبة 2.7%، وانخفاض قيمة نصيب الفرد منه بنسبة 5.0%. ومن المتوقع أن تتخفص قيمة إجمالي الاستهلاك بنسبة 0.5% مقارنة مع العام 2021. على مستوى الأنشطة الاقتصادية، من المتوقع انخفاض القيمة المضافة لأنشطة الإنشاءات بنسبة 11.9%، وأنشطة الصناعة بنسبة 5.8%، وأنشطة الزراعة بنسبة 2.5%، وأنشطة الخدمات بما نسبته 2.2% وذلك خلال العام 2022 مقارنة مع العام 2021.

العمل والعمال: من المتوقع أن يصل معدل البطالة عام 2022 إلى 29.2% مقارنة مع 27.8% عام 2021.

القطاع الخارجي:

من المتوقع ارتفاع قيمة العجز في صافي الحساب الجاري لفلسطين بنسبة 7.3%، نتيجة انخفاض صافي التحويلات الجارية بنسبة 2.8%، وانخفاض قيمة صافي الدخل بنسبة 2.4% بسبب انخفاض عدد العاملين في إسرائيل، وارتفاع قيمة العجز في الميزان التجاري بنسبة 0.9%. كما يتوقع أن ينخفض قيمة الدخل القومي الإجمالي بنسبة 2.7%، وأن تتخفص قيمة الدخل القومي المتاح الإجمالي بنسبة 2.7%، وذلك خلال عام 2022 مقارنة مع العام 2021.

أبرز نتائج التنبؤات الاقتصادية حسب السيناريوهات المفترضة في فلسطين لعام 2022*

السيناريو المتشائم 2022	السيناريو المتفائل 2022	سيناريو الاساس 2022	تقديرات أولية 2021	2020	أهم المؤشرات
14,569.5	16,524.8	15,354.5	14,973.3	14,037.4	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي)
2,891.2	3,279.2	3,046.9	3,042.5	2,922.5	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)
29.2	27.0	27.4	27.8	27.2	معدل البطالة (%)
نسبة التغير (%)					
-2.7	10.4	2.5	6.7	-11.3	نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي
-0.5	6.6	2.0	5.7	-10.6	نسبة التغير في الإنفاق الاستهلاكي النهائي
-7.5	10.3	7.9	11.1	-20.3	نسبة التغير في التكوين الرأسمالي الإجمالي
0.9	-1.6	4.6	6.7	-15.5	نسبة التغير في الميزان التجاري (عجز)
-1.6	12.7	7.5	14.4	-11.2	نسبة التغير في إجمالي الصادرات
0.1	3.3	5.6	9.2	-14.2	نسبة التغير في إجمالي الواردات
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)					
112.4	106.2	109.3	109.9	110.9	نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي من الناتج المحلي الإجمالي
23.5	24.7	26.0	24.7	23.7	نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي
-35.9	-30.9	-35.3	-34.6	-34.6	نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي (عجز)
18.0	18.2	18.7	17.8	16.6	نسبة إجمالي الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي
53.9	49.1	54.0	52.4	51.2	نسبة إجمالي الواردات من الناتج المحلي الإجمالي
6.5	7.4	6.6	6.5	7.1	المساهمة النسبية للقيمة المضافة لنشاط الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي
10.8	11.6	11.0	11.1	11.0	المساهمة النسبية للقيمة المضافة لنشاط الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي
4.2	5.4	4.6	4.7	4.6	المساهمة النسبية للقيمة المضافة لنشاط الإنشاءات من الناتج المحلي الإجمالي
60.8	59.1	59.3	60.5	61.9	المساهمة النسبية للقيمة المضافة لأنشطة الخدمات والفروع الأخرى من الناتج المحلي الإجمالي

(*) البيانات بالأسعار الثابتة، وسنة الأساس 2015، كما أن البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الإحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

ملاحظة:

1- الإنفاق الاستهلاكي النهائي يشمل صافي السهو والخطأ.

2- نشاط الخدمات والفروع الأخرى (يشمل نشاط الخدمات، إضافة إلى امدادات الكهرباء والمياه، تجارة الجملة والتجزئة، النقل والتخزين، المالية والتأمين، المعلومات والاتصالات، الإدارة العامة والدفاع، والخدمات المنزلية) باستثناء الرسوم الجمركية وصافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات.